إرشاد المسترشدين في أُصول الدين

فخر المحقّقين محمد بن الحسن ابن المطهّر الحلي رحمه الله

الشيخ مصطفى أحمدي

الحوزة العلميّة / طهران

الملخّص

«إرشاد المسترشدين في أُصول الدين» ، أو «إرشاد المسترشدين وهداية الطالبين» ، أو «إرشاد المسترشدين»؛ هي ثلاثة عناوين مختلفة لرسالة واحدة تبحثُ في موضوع العقيدة، قام العلّامةُ فخرُ المحقِّقين محمدُ بنُ الحسن بنِ يُوسُفَ ابن المُطهَّر (٣٨٦-١٧٧) بإخراجها إلى النُّورِ.

ولمَّا كانتْ هذه الرسالة في أصولِ الدِّين رَأينا تحقيقها؛ لإبراز البحث العقديّ عند مدرسة الحلّة العلميّة. وقد تَجَنَّبَ مُصَنِّفُها الإطالةَ في موضوعها؛ إذْ ذَكَرَ أقوالَ الآخرين واستدلالاتهم ، واكتفَى بإبداءِ وجهَةِ نَظَرِهِ، فهي تمثِّل رأيَ فخر المحقّقين، وكفَى به رأيًا.

Irshad Al-Mustarshideen
(Guiding those who Need Guidance)

by Mustafa Ahmadi| Islamic Republic in Iran

Following are three different titles are given to one Epistle about the topic of Al-Aqeeda(Doctrine), brought to light by Fakhrul-Muhaqqiqeen Muhammad ibn Al-Hassan ibn Yusuf ibn Al-Mutahhar(683-771): "Irshad Al-Mustarshideen fi Usool Ad-Deen", " Irshad Al-Mustarshideen wa Hidayat At-Talibeen" and "Mi'raj Al-Yaqeen fi Sharh Nahjil-Mustarshideen".

Fakhrul-Muhaqqiqeen also has other theological books in addition to this Epistle such as "Tahseel An-Najat fi Usoolid-Deen", "Mi'raj Al-Yaqeen fi Sharh Nahjil-Mustarshideen", which we have received. We have not received his book"Al-Kafiyatu fi Al-Kalam". As for his two other Epistles "Al-Aqa'id Al-Fakhriyah" and "Al-Fakhriyatu fil-Aqa'id", their belongingness to Fakhrul-Muhaqqiqeen is under contemplation and investigation

المصنِّفُ:

هــو فخــر المحقِّقين أبــو طالب محمــد بن الحســن بن يوســف بن المطهَّر الحلّيّ.

ولد سنة ٦٨٢ ونشأ وترعرعَ في حِجر والده العلّامة حتّى بلغ مدارجَ عاليةً في الفقه والأصول قبل بلوغه الحُلُم؛ وصنَّف له والدُه أشهرَ كتبه في الفقه، أعني (قواعد الأحكام) بالتماسٍ منه، فَمدحَهُ في مُقدِّمتهِ، وله من العمر إحدى عشــرة سنةٍ أو أقلّ؛ وذلك بلحــاظِ تاريخ تصنيفهِ، ذلــكَ أنَّ العلَّامــةَ رحمه الله فــي (خلاصة الأقوال) – الذي صنَّفهُ في سنة ٦٩٣ أو ٦٩٢هـــ – ذكرَ هــذا الكتابَ في عــدادِ تصانيفه، فيكون تاريخ تأليفه قبل ذلك.

وبلغَ اهتمام العلامة بولده ورعايته لــهُ أَنْ صَنَّفَ لهُ كتبًا أُخرَ، لذا عَلَا صِيتُــهُ، فكان يُرجَع إليه في الفُتيا في حياة والده.

وكان كثيــرَ الاهتمام بكتب والده وشرحها وتحشيتها وتدريسها، وقــرأ عليه كثيرٌ من طــلّاب العلم كُتُــبَ أبيــه وأجازها لهــم، كما تَشــهدُ لذلك بلاغاته الكثيرة على مخطوطات كتب العلّامة.

وتوفّــي رحمه الله ليلة الجمعــة الخامس عشر من شهر جمادَى سنة ٧٧١هـ

أساتذتُهُ

ذكرنا أنَّــهُ تتلمذ على والده العلّامــة. وروَى أيضًا عن عمِّهِ رضيّ الدين علي بن يوسف[١].

تصنيفاته

منها:

* إرشــاد المسترشــدين وهداية الطالبين في أصول الدين. وهي هذه الرسالة.
* تحصيــل النجــاة فــي أصول الدين.[٢]
* ثلاثــة وأربعــون حديثًــا عــن النبيّ صلى الله عليه وآله[٣].
* جامع الفوائد في شــرح خطبة

القواعد، مطبوع مع إيضاح الفوائد.

* جوابات الأسئلة الآمليّة: وهي مسائل كلاميّة وفقهيّة للسيّد حيدر الآملي من فخر المحقِّقين، سألها في الحلة سنة ٧٥٩ وكتب له جواباتها[٤]

* جوابات مسائل السيد مهنّا بن سنان؛ مطبوع.

* الخلاصة في أصول الدين والعقائد.[٥]

* شرح مبادئ الوصول.[٦]

* غاية السؤول في شرح تهذيب الوصول.[٧]

* الفخريّة في معرفة النيَّة؛ مطبوع.

* الكافية في الكلام.[٨]

* معراج اليقين في شرح الفصول النصيريّة.[٩]

* نهاية الحال في علم الأصول[١٠]

* واجب الاعتقاد.[١١]

تلامذته والراوون عنه

* شمس الدين محمد بن مكي بن محمد بن حامد العامليّ الدمشقيّ، الشهيد الأوَّل.[١٢]

* جمال الدين المقداد بن عبد الله بن محمد بن الحسين بن محمد السيوريّ.[١٣]

* أحمد بن الشيخ عبد الله بن المتوّج البحرانيّ.[١٤]

* رضي الدين عليّ بن محمد بن عبد الحميد النيليّ.[١٥]

* السيد بهاء الدين علي بن غياث الدين عبد الكريم بن عبد الحميد الحسينيّ النيليّ[١٦]، ولعّل السابق مصحَّف عن هذا.

* ظهير الدين على بن يوسف بن عبد الجليل النيليّ.[١٧]

* تقي الدين إبراهيم بن الحسين بن علي الآمليّ.[١٨]

* جمال الدين أبو الفتوح أحمد بن أبي عبد الله بلكو بن أبي طالب بن علي الآويّ.[١٩]

* شمس الدين أبو يوسف محمد بن هلال بن أبي طالب بن الحاج

محمد بن الحسن الآويّ.[٢٠]

* السيد أمين الدين أبو طالب أحمد بن زهرة الحلبيّ.[٢١]

* السيد ناصر الدين حمزة بن حمزة بن محمد العلويّ الحسينيّ.[٢٢]

* السيد حيدر بن تاج الدين علي پادشاه بن السيد ركن الدين حيدر العلويّ الحسينيّ.[٢٣]

* زين الدين عليّ بن الفقيه العالم السيد عزّ الدين حسن بن أحمد بن مظاهر الحلّيّ.[٢٤]

* السيد عزّ الدين الحسن بن أيّوب بن نجم الدين الأعرج الحسيني الأطراويّ العامليّ.[٢٥]

* شمس الدين محمد بن صدقة.

* الشيخ محمد بن محمد الاسفندياريّ الآمليّ.

* مهنّا بن سنان بن عبد الوهاب الجعفريّ العبدليّ الحسينيّ المدنيّ[٢٦]

* نظام الدين محمد بن علاء بن الحسن.[٢٧]

* حسن بن ضياء الدين الأعرج[٢٨]

* عماد الدين يحيى بن فخر الدين أحمد الكاشيّ.[٢٩]

* زين الدين علي بن فخر الدين أبي طالب الطبريّ.[٣٠]

* زين الدين علي بن الحسن بن الرضيّ العلويّ الحسينيّ السرابشنويّ.[٣١]

* عزّ الدين الحسن بن شمس الدين محمد بن إبراهيم بن الحسام العامليّ الدمشقيّ.[٣٢]

* ولداه محمد ويحيى[٣٣].

موضوعُ الرِّسالةِ

كتب فخر المحققين هذه الرسالة لمن يريد الإرشاد والهداية، وطرح في رسالته مسائل واجبةً على عموم المسلمين، ومن مميزات هذه المسائل أنَّ مَن يُؤمنُ بها مِنَ المُكلَّفين يُصبحُ مُستحقًّا للجنَّةِ والسعادة ، وأنَّ عَدَم الإيمان بها أو إهمالها يكون مُوجبًا للخسران.

وهذه الرسالةُ قصيرةٌ وبسيطةٌ، فنرى أن الكاتب قد تغاضى عن ذكر أقوال الآخرين ، واكتفى بعرض وجهة نظره، كما أن الرسالة خالية من الاستدلالات المطوّلة والمناقشات الكلامية، فلكل مسألةٍ دليل واحد لا يتعدّاه، إلَّا في مواضع نادرة.

وهي تتألفُ من خمسة أصول، الأول حول معرفة اللّه؛ وفيها مهّد المؤلف لإثبات واجب الوجود بخمس مقدمات. وبعد إثبات واجب الوجود في هذا الأصل، قام المؤلف ببيان أحكام هذا الواجب في خمسة فصول، واستهَلّ كل حكم منها بعبارة «يجب أن يعتقد...». تم تناول أبحاث: وحدة واجب الوجود، والقدرة والاختيار، وشمول القدرة، والعلم، والحياة، وأنه سميع، وبصير، ومريد، ومتكلم؛ ضمن مباحث الصفات الثبوتية. أما الصفات السلبية التي استعرضها فهي: نفي الجسمية والعَرَضِيّة عن اللّه، ونفي التركيب عن واجب الوجود، وأن اللّه ليس في جهة، وهو ليس بجوهر، وأنه لا يُرى. وقد أنهى المؤلف هذا القسم بمواضيع تتحدث عن حدوث العالم، والحكمة الإلهية، وأنّ صفات اللّه غير زائدة على ذاته.

الأصل الثاني حول العدل الإلهي، وفيه قدّم فخر المحققين ثلاث مقدمات للدخول في البحث. المقدمة الأولى: في مورد أن الإنسان مختار لأفعاله، والمقدمة الثانية: في الحسن والقبح العقليين، والمقدمة الثالثة: نفي العبثية عن الأفعال الإلهية. واستطاع المؤلف من خلال هذه المقدمات الثلاث أن يلج في ثلاث مسائل؛ الأولى: اثبات قاعدة اللطف، الثانية: أن التكليف لطف، والثالثة: أن إرسال الرسل لطف.

الأصل الثالث حول الوعد والوعيد. يتألف هذا القسم من ثلاثة فصول؛ الأول يضم بحث المعاد الجسماني، والثاني أن عذاب القبر، وأن الصراط، والميزان و.... حق، والثالث: يشمل مواضيع الجنة والنار والقيامة والأخبار عنها.

الفصلان الرابع والخامس مختصّان بمسألة وجوب الوفاء بالوعد من جانب الله وعدم وجوب الوفاء بالوعيد الا في موارد حقوق الناس. وفي النهاية بحث المؤلف في مسألة جواز قبول التوبة من قبل الله، ورأى المؤلف أن قبولها تفضل منه.

الأصل الرابع حول النبوة، وهو أصغر أجزاء الرسالة من حيث الكم. في البداية عرّف فخر المحققين النبي والمعجزة، ثم تناول المسائل اللاحقة. المسألة الأولى حول نبوة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وأن معجزته هي القرآن الكريم. المسألة الثانية حول العصمة والثالثة حول ختم النبوة.

الأصل الخامس مسألة الإمامة. لعل هذا القسم أكبر من مجموع سائر الأقسام. يبدأ هذا القسم بتعريف الإمامة. ويبيّن في الفصل الأول وجوب نصب الإمام من خلال اللطف، وفي الثاني عصمة الإمام، وفي الثالث وجوب نصب الإمام عبر النص، وفي الرابع أدلة امامة امير المؤمنين عليه السلام، وفي الخامس أدلة امامة باقي الأئمة، وفي السادس الأدلة على إمامة صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف من خلال القرآن، وفي السابع بيان الدليل على حياة صاحب الزمان عجل الله تعالى فرجه الشريف وفي الفصل الثامن شفاعة الائمة في يوم القيامة.

وفي آخر بحث الإمامة أتى المؤلف بالفصل التاسع في بيان دعاء العدلية. يقول فخر المحققين:

«ولنختم رسالتنا هذه بمسألة مباركة نافعة وهي أن العديلة تقع عند الموت، فإنه يجئ الشيطان [عند الاحتضار] ويعدل الإنسان عند الموت ليخرجه عن الإيمان فيحصل له عقاب النيران، وفي الدعاء قد تعوذ الأئمة عليهم السلام منها، فإذا أراد الإنسان أن يسلم من هذه الأشياء فليستحضر أدلة الإيمان والأصول الخمسة بالأدلة القطعية»، وبعد هذه التوصية ذكر المؤلف نص الدعاء.

كما أن المؤلف أورد في آخرِ الرسالة دعاءً لِمَن أرادَ السلامة من هول منكر ونكير.

التعريف بالنسخ

تَمَّ التعرُّف على ٤٠ نسخة من هذه الرسالة في إيران،[٣٤]، وقد وقفتُ على النسخ الآتية:

١ـ نسخة مجلس الشورى الإسلامي في إيران ، وهي قديمة، نُسِخَتْ قبل سنة ٨٠٢هـ. برقم ١٠٧٠٦/٦ . لم يُذكر اسم ناسخها في آخر الرسالة لكنها جُمعت وتم تجليدها مع مجموعة من النسخ والرسائل المؤرَّخة مع ذكر مواصفات التدوين والنسخ لتلك الرسائل؛ وناسخ الرسائل السابقة على رسالة الإرشاد هو «محمد بن محمد بن مهنا بن أَبي الحسن بن نفيع» الذي أنهى شرح كتاب الباب الحادي عشر للعلامه الحلي في الخامس والعشرين من ذي القعده سنة ٨٢١هـ. واللّافتُ أن رسالة الإرشاد قد أُنهيت وأُجيزت بخط علي بن الحسن بن محمد الاسترآبادي في تاريخ السابع عشر من شعبان سنة ٨٠٢هـ، مما يدلُّ على أن تاريخ تدوين الرسالة كان قبل سنة ٨٠٢هـ، وأن صاحب النسخة قام بضم نسخة هذه الرسالة إلى مجموعة الرسائل الكلامية الأخرى في مجلّد واحد. ورمزتُ

لهذه النسخة بحرف «م».

النسخة الثانية: ٢ـ نسخة تقبعُ في المكتبة الوطنية الإيرانية برقم ٣٠٤٤/٦ است. وهي كالنسخة السابقة تفتقد لمعلومات التدوين. لكن الرسائل السابقة في هذه المجموعة بخط الكاتب لرسالة الإرشاد أيضًا ومؤرَّخة في شهر رمضان سنة ٨٤١هـ؛ لذا يمكن القول إنَّ الرسالةَ كُتِبَتْ في تاريخ كتابة باقي الرسائل. من مميزات هذه المجموعة هو الشرح الجدير بالعناية على رسالة (إرشاد المسترشدين) من قِبل مُؤلِّفٍ غير معلوم. ورمزتُ لهذه النسخة بحرف «ي».

٣ـ نسخة بالرقم ١٢٦٩/٥، وتحمل عنوان «إرشاد المسترشدين المعروفة بواجب الاعتقاد»، وتقبعُ أَيضًا في المكتبة الوطنية الإيرانية. وناسخها هو حيدر الحسيني، في أَواخر شهر رجب سنة ٨٦٩هـ. ورمزتُ لهذه النسخة بحرف «ل».

وقد اعتمدنا في تحقيق الرسالةِ على النسخة الأولى؛ لكننا رجَّحنَا نسخًا أخرى في بضعة موارد.

وتجدر الملاحظة بأنه يُنظر لنسختي المكتبة الوطنية أنهما تعتمدان على مصدر واحد على الرغم من التفاوت الحاصل بين النسختين. أما نسخة المجلس فقد نُسِخَتْ اعتمادًا على نسخة أخرى مستقلة عن نسختي المكتبة الوطنية.

ولم تسنحْ لي الفرصة بمقارنة نسخة مهمة أخرى موجودة في مكتبة الفاضل الخوانساري؛ لكنَّني أدركتُ ـ بعد الاطلاع عليها بشكل سريع ـ أنَّها مثل نسخة المجلس ذات مصدر واحد.

بسم الله الرحمن الرحيم وفق
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد المرسلين
محمد النبي الصادق الامين وعلى آله المعصومين
اما بعد يقول محمد بن الحسن بن المطهر اني املیت
هذه الرسالة لارشاد المسترشدين وهداية الطالبين
بينت فيها الدين الذي به يثابون على اعمالهم ويعاقبون
على تركهم واهمالهم فمن حصل هذه الاصول عد
من الفائزين وحصل له النجاة يوم الدين ومن جهل
شيئا منها كان من الاخسرين وحشر يوم القيامة
في جهنم مع الاسفلين وهي هذه الاصول الخمسة الاصل
الاول في معرفة الله تعالى ولنقدم لذلك مقدمات الاولى
الممكن هو الذي يتساوى نسبة الوجود والعدم الى
ماهيته فيجوز وجوده وجوز عدمه ومثاله كفتا
الميزان المتساويتان بلا زيادة ولا نقصان فانه لا يترجح
احداهما على الاخرى الا بامر خارج عنهما هو
المرجح فان لم تحصل المرجح الخارجي فالكفتان متساويتان الثانية المحدث هو الذي يسبقه العدم
المقدمة الثالثة واجب الجود هو الذي يستحق الوجود
من ذاته ويمتنع عليه العدم لذاته فهو الغني عن كل
ما سواه

ويثاب على المكلفين من الاعتقاد في اصول

النسخة (م) الصفحة الأولى

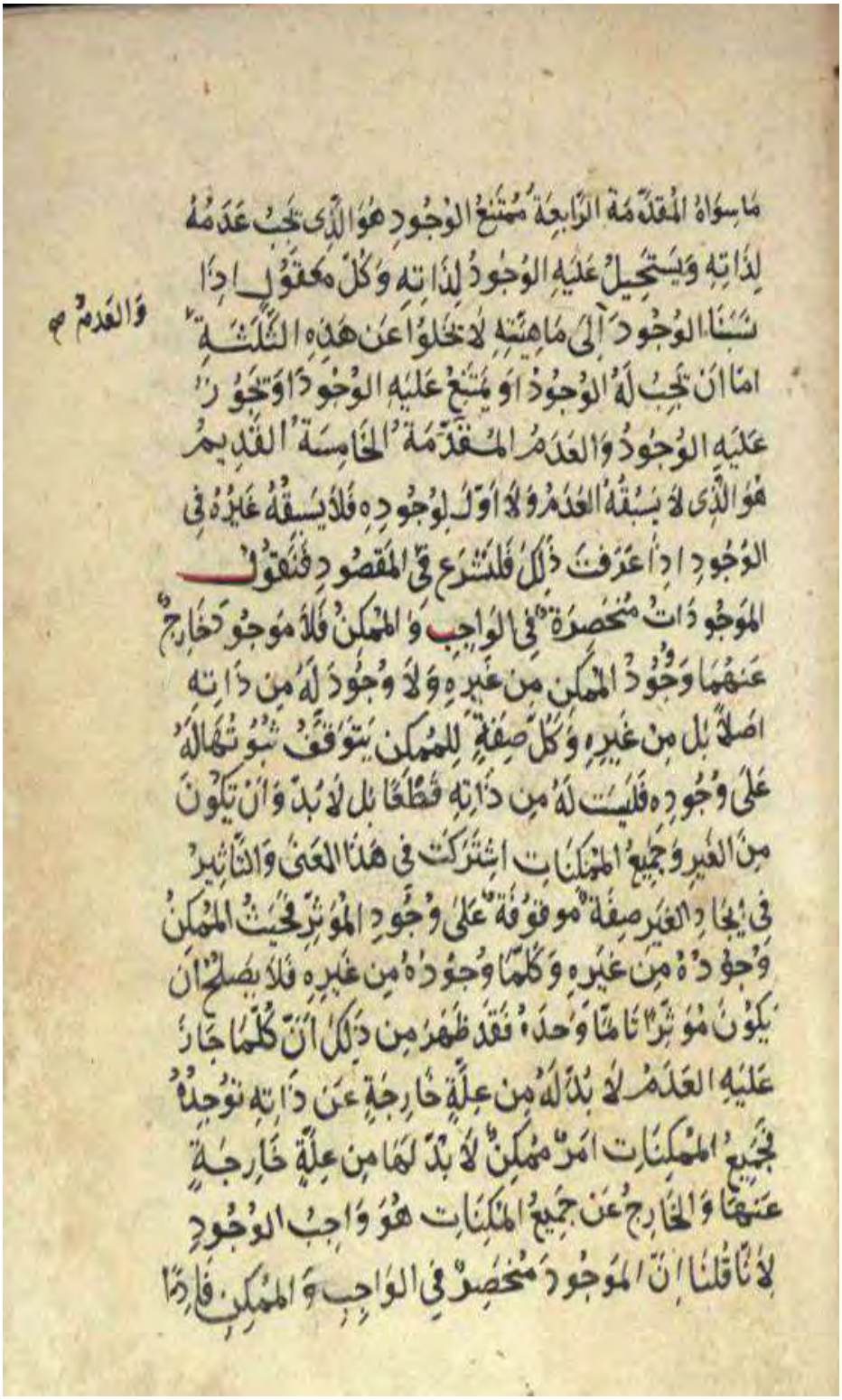

ماسواه المقدمة الرابعة ممتنع الوجود هو الذي يجب عدمه
لذاته ويستحيل عليه الوجود لذاته وكل معقول اذا
نسبنا الوجود الى ماهيته لا تخلوا عن هذه الثلثة
اما ان يجب له الوجود او يمتنع عليه الوجود او يجوز
عليه الوجود والعدم المقدمة الخامسة القديم
هو الذي لا يسبقه العدم ولا اول لوجوده فلا يسبقه غيره في
الوجود اذا عرفت ذلك فلنشرع في المقصود فنقول
الموجودات منحصرة في الواجب والممكن فلا موجود خارج
عنهما وجود الممكن من غيره ولا وجود له من ذاته
اصلا بل من غيره وكل صفة للممكن يتوقف ثبوتها له
على وجوده فليست له من ذاته قطعا بل لا بد وان تكون
من الغير وجميع الممكنات اشتركت في هذا المعنى والتاثير
في ايجاد الغير صفة موقوفة على وجود المؤثر فحيث الممكن
وجوده من غيره وكلما وجوده من غيره فلا يصلح ان
يكون موثرا تاما واحدا فقد ظهر من ذلك ان كلما جاز
عليه العدم لا بد له من علة خارجة عن ذاته توجده
فجميع الممكنات امر ممكن لا بد لها من علة خارجة
عنها والخارج عن جميع الممكنات هو واجب الوجود
لانا قلنا ان الموجود منحصر في الواجب والممكن فاذا

والعدم ٩

المسألة الثامنة الشفاعة عند الله للنبي والائمة عليهم السلام ثابتة في يوم القيامة الا في حقوق الآدميين المسألة التاسعة
ولنختم رسالتنا هذه بمسئلة مبادلة نافعة وهي ان العديلة عند
الموت تقع فان الشيطان يجيء ويعدل الانسان عند الموت
ليخرجه عن الايمان فيحصل له عقاب النيران وفي الدعاء قد
تعوذ الائمة عليهم السلام منها فاذا اراد الانسان ان يسلم
من هذه الاشياء فليستحضر ادلة الايمان والاصول الخمس
بالادلة القطعية ويصفي خاطره فيقول اللهم يا ارحم الراحمين
حين اني قد اودعتك ديني هذا وثبات ديني وانت خير مستودع
وقد امرتنا بحفظ الودايع فردّه علي وقت حضور موتي ثم تخرج
الشيطان ويتعوذ منه بالرحمن ويودع ذلك الله ويسأله
ان يردّه عليه وقت حضور موته وعند ذلك يسلم من العديلة
عند الموت قطعا ويقول ايضا اذا اراد السلامة من منكر
ونكير لفظ الشهادتين والاقرار بالائمة عليهم السلام
بيقين صادق وصفاء خاطر ثم يقول يا الله يا ارحم الراحمين
اودعتك هذا الاقرار بك وبالنبي والائمة وانت خير
مستودع فردّه علي في القبر عند مسايلة منكر ونكير فانه
يسلم من عذاب منكر ونكير قطعا واقتصرت على هذا القدر
طلبا للاختصار وتسهيلا على المكلفين في الاستحضار واقتصرت

على

النسخة (م) الصفحة الأخيرة

على هذه الاصول ولما ذكر العبادات السمعية لان والدي جمال
الدين الحسن بن يوسف بن المطهر قدس الله روحه
ذكر ما اجمع اهل البيت عليهم السلم وهم الائمة المعصو
مون صلى الله عليهم وما صح نقله عنهم بالطريق الذي
له الى الشيخ الطوسي قدس الله روحه الصحيح من الشيخ
الطوسي الى الائمة عليهم السلم بالطرق الصحيحة التي
لا شك فيها ولا ريب لان والدي لما ذكرنا ان الميت لا
يقلد فقال اني اثبت لكم ما اتفقت عليه كل الائمة
عليهم السلم لا يحتاج الى تقليد احد بعد معرفة واجب
الاعتقاد ومن عدل عنه الى غيره فقد عدل عن يقين
الى ظن وعن قول معصوم الى قول مجتهد فايها
المؤمنون تمسكوا به واعتمدوا عليه والسلم عليكم
ورحمة الله وبركاته والحمد لله رب العالمين وصلوته
على محمد وآله اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد المرسلين
محمد والنبي الصادق الامين وعلى اله المعصومين
محمد بن الحسن المطهر اني اثابه

هذه الرسالة لارشاد المسترشدين وهداية الطالبين
يبين فيها ما يجب على المكلفين من الاعتقاد في اصول
الدين به يثابون على اعمالهم ويعاقبون على تركهم واهمالهم
فمن حصل هذه الاصول علما من الغايزين وحصل له النجاة
يوم الدين ومن جهل شيئا منها كان من الخاسرين
وحشر يوم القيامة في جهنم مع الكافرين وهي هذه

الخمسة

في معرفة الله تعالى وتقدم
لذلك مقدمات الاول المكن هو الذي يتساوى نسبة
الوجود والعدم الى ماهيته فيجوز وجوده ويجوز عدمه
ومثاله كفتا الميزان فانهما متساويتان بالنسبة الى
فانه لا يترجح احدهما على الاخرى الا بامر خارج عنهما وهو
المرجح فان لم يحصل المرجح الخارجي فالكفتان متساويتان
المقدمة الثانية المحدث هو الذي يسبقه العدم

النسخة (ي) الصفحة الأولى

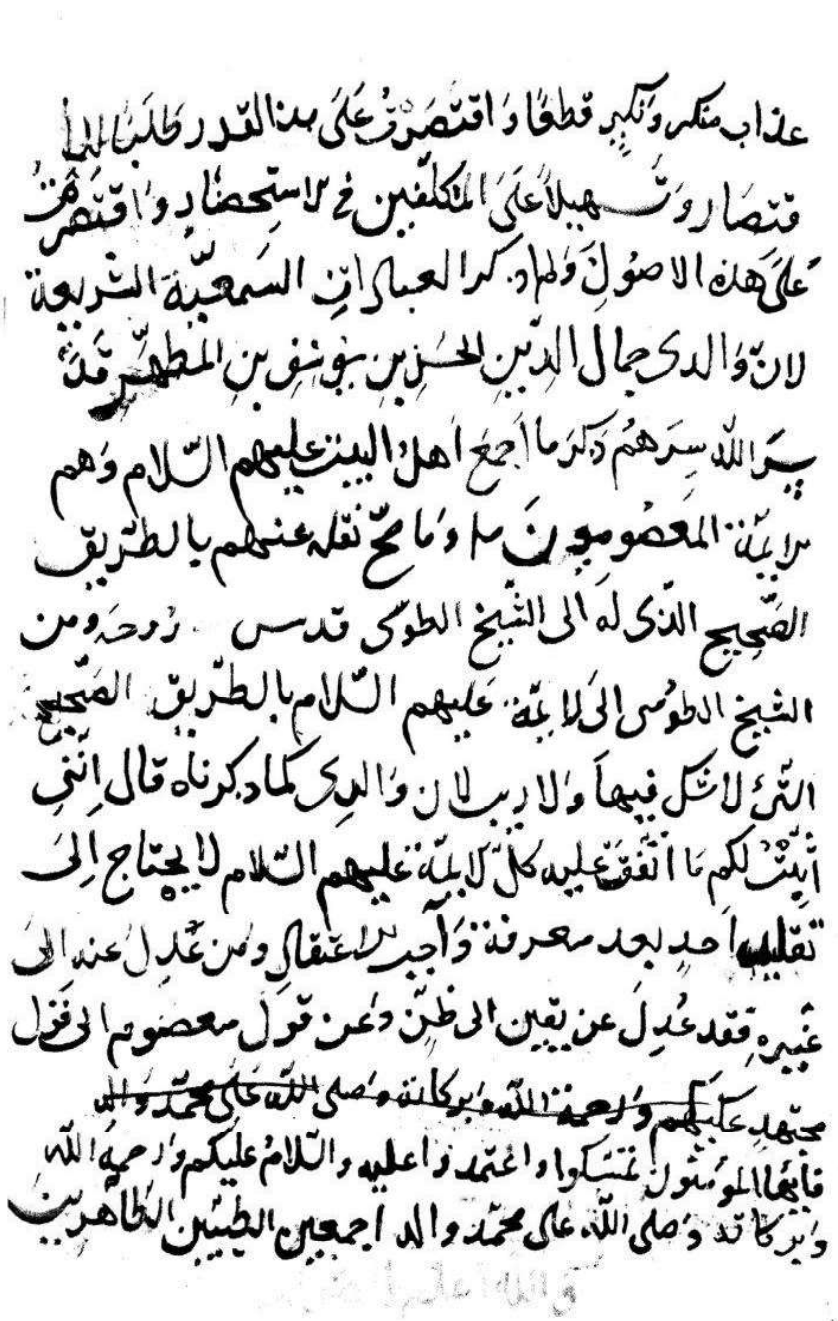

النسخة (ي) الصفحة الأخيرة

النسخة (ل) الصفحة الأولى

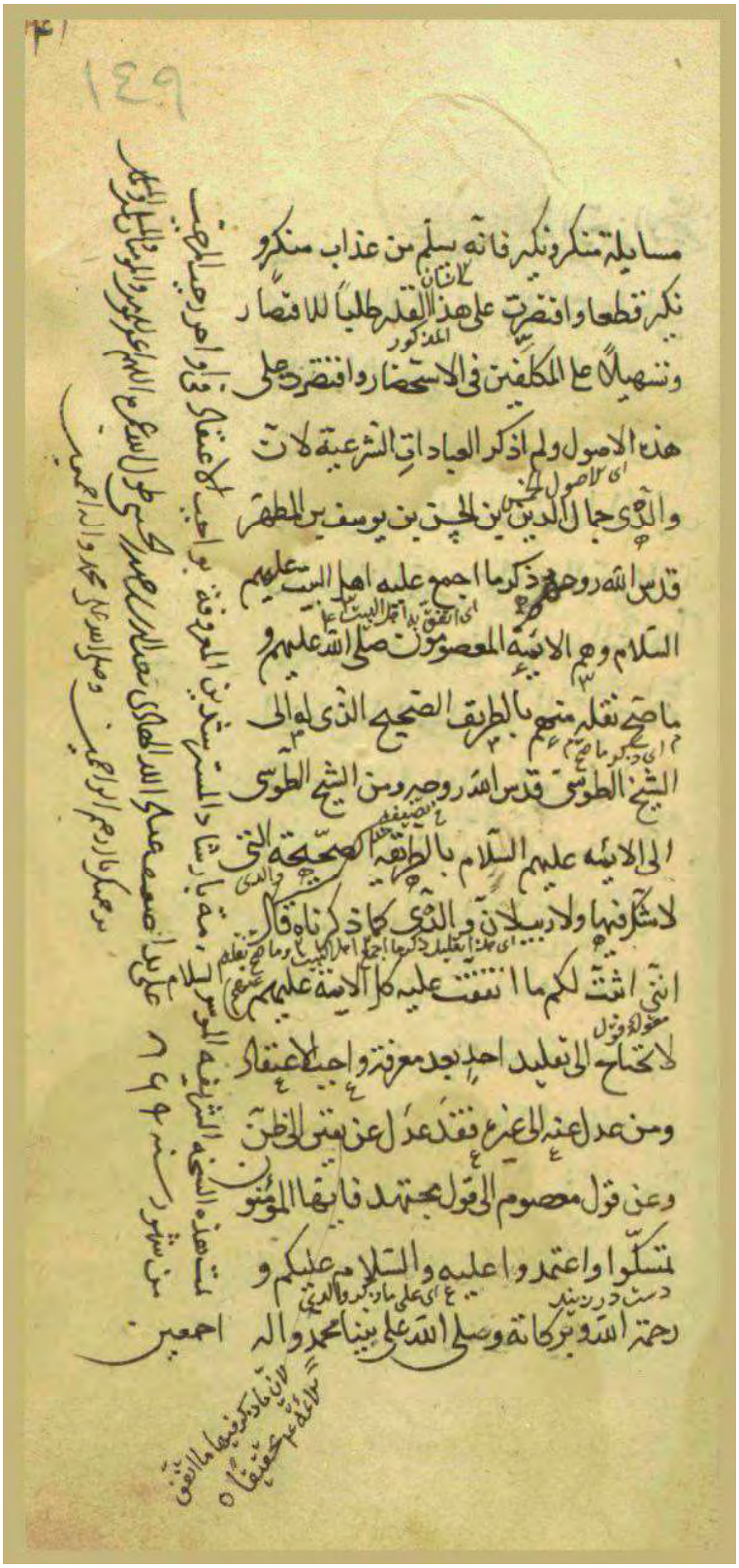

النسخة (ل) الصفحة الأخيرة

النص المحقّق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ [٣٥]

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيّد المرسلين محمّد النبيّ الصادق الأمين، وعلى آله المعصومين.

أمّا بعد؛ يقول[٣٦] محمّد بن الحسن بن المطهّر: إنّي أمليتُ هذه الرسالة لإرشاد المسترشدين وهداية الطالبين[٣٧]، بيّنتُ فيها ما يجبُ على المكلّفين من الاعتقاد في أُصول الدين الذي[٣٨] به يُثَابُونَ على أعمالهم ويُعَاقَبُون على تَرْكِهم وإهمالهم، فَمَنْ حَصَّلَ هذه الأصول عُدّ من الفائزين وحصل له النجاة يوم الدين، ومَنْ جهل شيئًا منها كان من الأخسرين وحُشِرَ في يوم القيامة في جهنّم مع الأسفلين.

وهي هذه الأصول الخمسة:

الأصلُ الأوّلُ: في معرفةِ اللهِ تَعالى

ولنقدّم لذلك مقدّمات:

المقدّمةُ[٣٩] الأُولَى: الممكنُ هُوَ الذي يتساوَى نسبة الوجود والعدم إلى ماهيّته، فيجوز وجوده ويجوز عدمه، ومثاله كفّتا الميزان المتساويتان بلا زيادة ولا نقصان، فإنّه لا يترجّح إحداهما على الأخرى إلّا بأمر خارج عنهما[٤٠] هو المرجّح، فإنْ لم يحصل المرجّح الخارجي فالكفّتان متساويتان.

المقدّمة الثانية: المحدَث هو الذي يسبقه العدم.

المقدّمة الثالثة: واجب الوجود[٤١] هو الذي يستحقّ الوجود من[٤٢] ذاته[٤٣] ويمتنع عليه العدم لذاته فهو الغنيّ عن كلّ ما سواه.

المقدّمة الرابعة: ممتنع الوجود هو الذي يجب عدمه[٤٤] لذاته ويستحيل عليه الوجود لذاته، وكلّ معقول إذا نسبنا الوجود والعدم[٤٥] إلى ماهيّته لا يخلو من هذه الثلاثة:

إمّا أن يجب له الوجود أو يمتنع

عليه الوجود أو يجوز عليه الوجود والعدم.

المقدّمة الخامسة: القديم هو الذي لا يسبقه العدم و[٤٦] لا أوّل لوجوده فلا يسبقه غيره في الوجود.

إذا عرفت ذلك فلنشرع في المقصود، فنقول:

الموجوداتُ منحصرةٌ في الواجب والممكن، فلا موجود خارج عنهما، ووجود الممكن من غيره، ولا وجود له من ذاته أصلًا بل من غيره، وكلّ صفة للممكن يتوقّف ثبوتها له على وجوده، فليست له من ذاته قطعًا بل لابدّ أن يكون من الغير، وجميع الممكنات اشتركت في هذا المعنى والتأثير في إيجاد الغير صفة موقوفة على وجود المؤثّر، فحيث[٤٧] الممكن[٤٨] وجوده[٤٩] من غيره، وكلّ ما هو وجوده من غيره لا[٥٠] يصحّ أن يكون مؤثّرًا تامًّا وحده، فقد ظهر من ذلك أنّ كلّ ما جاز عليه العدم لابدّ له من علّة خارجة عن[٥١] ذاته توجده، فجميع الممكنات أمر ممكن لابدّ لها من علّة خارجة عنها، والخارج عن جميع الممكنات هو واجب الوجود؛ لأنّا قلنا: إنّ الموجود[٥٢] منحصر[٥٣] في الواجب والممكن، فإذا كانت جميع الممكنات محتاجةً إلى الواجب في وجودها فلو لم يوجد الواجب لم يوجد شيء من الموجودات، وهو خلافُ الضرورة، فقد ثبت وجود واجب الوجود[٥٤]، فيجب[٥٥] أن يكون الواجب قديمًا؛ لأنّه لا يجوز عليه العدم.

ويجب أن يعتقد: أنّ واجب الوجود واحد؛ لأنّ كلّ كثير ممكن؛ لأنّ الكثرة تقتضي احتياجَ الكثير[٥٦] إلى غيره؛ لأنّه محتاج إلى جزئه وجزؤه غيره، فكلُّ كثيرٍ ممكنٌ، وكلّ ما ليس بممكن ليس بكثير، فواجب[٥٧] الوجود

ليس بممكن ألبتة.

ولأنّ كلّ ماهية تعدّدت أفرادُها فلِتَعدُّد[٥٨] سببٍ، فما لا سبب له[٥٩] لا تعدُّد فيه، وواجب الوجود لا سبب له، فلا تعدُّد فيه.

ولقوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٦٠]، و﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٦١] إلى غير ذلك من الآيات.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى قادرٌ لا موجب، ونعني بالقادر هو الذي إذا شاء أن يفعل فعل وإن[٦٢] شاء[٦٣] أن يترك ترك[٦٤]، ونعني بالموجب هو الذي يجب صدور أثره عنه كالنار[٦٥]، فإنّه لا يُعقل وجودُ نار بلا إحراق بل متى وُجدت النار وجب الإحراق.

وكلّ مؤثّر صَدَرَ عنه أَثَرُهُ إمّا أن يكون[٦٦] على سبيل الإيجاب أو الاختيار؛ لأنّه إمّا أن يتمكن من تركه أو لا، فإنَّ تَمَكَّنَ مِنْ تَرْكِ الفعل فهو القادر، وإلّا فهو الموجب.

إذا عرفت ذلك فنقول: لما عرفت الموجب ما هو، عرفتَ أنّه يستحيل أن يوجَد الموجب وأثره الذي هو موجب له لذاته معدوم[٦٧] بل إنّما يُعدم المعلول بعدم[٦٨] علّته. فلو كان واجب الوجود موجبًا لزم من عدم أي شيء كان من[٦٩] العالم بعد وجوده عدم واجب الوجود وهو ظاهر البطلان، فدلّ على أنّه قادر.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى قادر على كلّ مقدور؛ لأنَّ نسبة ذاته إلى المقدورات كلّها على السويّة، فترجيح بعضها بالقدرة عليه دون البعض ترجيحٌ من غير مرجّح وهو محال.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى عالم؛ لأنّه فعل الأفعال المتقنة[٧٠] المحكمة[٧١]، وكلّ من فعل الأفعال المحكمة[٧٢] فهو عالم بالضرورة.

أمّا أنّه فعل الأفعال المتقنة[٧٣] المحكمة[٧٤] فلأنّه لا شيء عند

الإنسان أظهر من بدنه وحواسّه وهو إذا فكر[٧٥] في حواسه وقواه الظاهرة والباطنة اطلع[٧٦] على[٧٧] حكمة[٧٨] الله[٧٩] تعالى فيها وإتقانه بهذا[٨٠] الفعل، وأشار إلى هذا بقوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَٰتٌ لِّلْمُوقِنِينَ * وَفِيٓ أَنفُسِكُمْ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾.[٨١]

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى عالم بكلّ معلوم[٨٢]؛ لأنّ نسبة المعلومات إليه على السوية، فإمّا أن لا يعلم شيئًا منها وهو محال لما قلناه، أو يعلم الكلّ وهو المطلوب، أو يعلم البعض دون البعض وهو ترجيح من غير مرجّح وهو محال، فتعيّن أن يكون عالمًا بكلّ معلوم.

وحيث ثبت أنّه قادرٌ عالمٌ ثبت أنّه تعالى[٨٣] حيٌّ؛ لأنّا نعني بالحيّ هنا هو ما[٨٤] يصحّ أن يقدر ويعلم.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى سميع بصير أي عالم بالمسموعات والمبصرات؛ لأنّه تعالى[٨٥] عالم بكلّ المعلومات، ومن جملتها المسموعات والمبصرات، فمعنى قولنا: «سميع بصير» هو أنّه عالم بالمسموعات والمبصرات لا بمعنى زائد على العلم.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى مريد؛ لأنّه قادر بالمعنى المذكور، فترجيح الفعل على الترك لابدّ له من مرجّح وهو الإرادة.

ولأنّ العالم حادث؛ لأنّا بيّنا أنّه تعالى قادر، وفِعلُ القادر محدَث والعالَمُ فِعلُه فيكون محدثًا، فتخصيص وقت حدوثه بذلك الوقت المعيّن دون ما قبله وبعده[٨٦] لمرجّح، وذلك المرجّح هو[٨٧] الإرادة فهو مريد.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى متكلّم، بمعنى أنّه[٨٨] أوجد حروفًا وأصواتًا في أجسام جامدة[٨٩]، لأنّه تعالى قادرٌ على كلّ مقدور، وعالم بكلّ معلوم، وقد وجد هذا المعنى، فإنّه تعالى كلّم موسى

من الشجرة المباركة، ولِما[٩٠] سيأتي من[٩١] صدق النبيّ ﷺ وصدق النبيّ[٩٢] معلوم من المعجز، ومن جملته القرآن، فدلَّ على صدقه[٩٣] من حيث أنّه معجز لا من حيث إنّه كلام الله[٩٤] وقد دلّ عليه[٩٥] في عدّة مواضع، فلم يثبت كلامه تعالى[٩٦] بكلامه، بل من حيث صدوره من النبيّ الصادق.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى ليس بجسم ولا عرض؛ لأنّه لو كان جسمًا كان[٩٧] متحيّزًا، ولو كان عرضًا كان[٩٨] حالًّا في المتحيّز فيكون ممكنًا.

ولأنّا بيّنا أنّ جميع ما عداه ممكن الوجود وأنّه تعالى وحده واجب الوجود، وأنّ[٩٩] إمكان الممكن لازم لذات الممكن، وكونه تعالى واجبًا لازم[١٠٠] لماهيته واختلاف اللوازم يدلّ على اختلاف الملزومات، فلا يناسب ماهيته[١٠١] تعالى شيء من الأشياء، فحقيقته تعالى مخالفة لسائر الأشياء سواه[١٠٢]، وهذا معنى قولهم «إنّه[١٠٣] تعالى[١٠٤] شيء لا كالأشياء».[١٠٥]

اعلم[١٠٦]: أنّ اتّحاد الاثنين غير معقول؛ لأنّ الاتّحاد إمّا بالاستحالة بأن تفسد صورة أحد الشيئين ثمّ تصير لمادّته[١٠٧] صورة أخرى كما قالوا: يصير الماء هواء، وهذا لا يتحقّق ولا يتصوّر إلّا في الممكنات مع أنّه قد نازع كثير[١٠٨] من الناس فيه، والصحيح نفيه لكن لا حاجة لنا هنا إلى بيانه؛ لأنّه[١٠٩] عند القائلين به إنّما يتصور في الممكنات والله تعالى تقدّس وتنزّه عن الإمكان؛ وإمّا بمعنى صيرورة الشيئين شيئًا واحدًا فهو غير معقول؛ لأنّهما بعد الاتّحاد إنْ بقيَ المايزُ بينهما فلا اتّحاد، وإنْ عدم مايز أحدهما عدم ذلك الذي عدم مايزه، فلا يكون اتّحادًا؛ إذ المعدوم

يستحيل اتّحاده بالموجود، وإن عدما معًا فلا اتّحاد، فبطل قولُ النصارى لعنهم الله.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى لا جزء له؛ لأنّ كلّ ما له جزء فجزؤه غيره، فيكون محتاجًا إلى جزئه الذي هو غيره، وكلّ محتاج إلى غيره ممكن، والله تعالى ليس بممكن[١١٠] فلا جزء له.

ويجب أن يعتقد: أنّ الله تعالى ليس في جهة؛ لأنّ كلّ ما هو في جهة ممكن، والله تعالى ليس ممكنًا.[١١١]

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى ليس بجوهر؛ لأنّ الجوهرَ ممكنٌ.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى لا يرى؛ لأنّ كلّ مرئي في جهة؛ لأنّه مقابل أو في حكم المقابل، وكلّ ما هو مقابل أو في حكم المقابل فهو في جهة، والله تعالى ليس في جهة، فلا يكون مقابلاً ولا في حكم المقابل فلا يرى.

ولقوله تعالى: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾[١١٢]، وهو صفةُ مدحٍ وكمال؛ لأنّ صفات الله تعالى صفاتُ كمال، فضدّه نقص، ولا يجوز أن يوصفَ بالنقص.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى حكيم؛ لأنّه يعلم الأشياء كما هي[١١٣]، فلا يعزب عنه[١١٤] [١١٥] مثقال ذرّة في الأرض ولا في السماء فلا يفعل قبيحًا ولا يخلّ بواجب.

ومعنى الوجوب على[١١٦] الله[١١٧] تعالى أن يكون ما هو واجب عليه فعله مناسبًا[١١٨] لحكمته تعالى وتركه يخالف حكمته.

ويجب أن يعتقد: أنّ صفاته تعالى ليست بزائدة على ذاته في الوجود الخارجي، فأمّا[١١٩] وجوده تعالى فلو كان زائدًا على ماهيّته في الخارج لزم أن يكون صفة لها ومحتاجًا[١٢٠] إليها[١٢١]

فيكون ممكنًا ومحال أن يكون وجود الواجب تعالى[١٢٢] ممكنًا، فأمّا[١٢٣] غير الوجود كالقدرة والعلم؛ لأنّها[١٢٤] لو كانت زائدة على ذاته لكانت قديمة؛ لاستحالة كونه تعالى محلًّا للحوادث.

ولأنّ كلّ صفة لله[١٢٥] تعالى فإمّا[١٢٦] أن يكون المؤثّر فيها غير الله تعالى أو ذات الله تعالى، والأوّل محال بالضرورة، والثاني إمّا أن يكون مؤثّرًا فيها على سبيل الإيجاب أو الاختيار، والثاني محال أيضًا، وإلّا لاحتاج[١٢٧] في[١٢٨] القدرة إلى قدرة و العلم إلى علم، فيلزم سبق الشيء على نفسه، ولأنّه ليس أحدهما أولى بالاحتياج إلى الآخر لتساويهما في الماهية وهو محال؛ لأنّه ترجيح بلا[١٢٩] مرجّح، فبقي أن يكون تأثيره فيها على سبيل الإيجاب، فيلزم[١٣٠] أن تكون قديمة، ولا قديم إلّا الله تعالى، ولقوله: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾.[١٣١]

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى كلّف من له أهليّة التكليف؛ لأنّ[١٣٢] التكليف لطف؛ لأنّه يقرّب العباد إلى الطاعة ويبعّدهم عن المعصية، وهو واجب على الله تعالى؛ لأنّه مناسب لحكمته ورحمته وعنايته، وضدّه يخالف ذلك.

ويجب أن يعتقد: أنّ العالم محدَث، وهذا المقام يحتاج إلى[١٣٣] بيان ثلاثة أشياء: الأوّل: ما معنى العالم؟ الثاني: ما معنى المحدَث؟ والثالث: نذكر البرهان الدالّ على ذلك.

أمّا الأوّل فنقول: مرادنا بالعالم في هذه الدعوى كلّ ما سوى الله تعالى من الموجودات.

و[١٣٤]أمّا الثاني: فمرادنا بالمحدث هنا هو الذي يسبقه العدم كسبق الأمس على اليوم، وهذا التقدُّمُ يسمّيه المتكلّمون التقدّم الرتبيّ،

وهو الذي لا يجامع المتقدّمُ[١٣٥] المتأخّرَ فيه.

وأمّا الثالث: وهو البرهان على صدق هذه الدعوى فنقول: هنا[١٣٦] قضيّة ضروريّة هي أنّ الموجود[١٣٧] منحصر[١٣٨] في الواجب والممكن ولا ثالث، ثمّ بيّنا أنّ واجب الوجود واحد وحدة حقيقية ليس فيه وجه كثرة أصلًا باعتبار من الاعتبارات، و[١٣٩] بيّنا أنّ واجب الوجود قادر مختار، وهنا[١٤٠] قضية ضرورية هي أنّ فعل المختار لا يمكن أن يكون قديمًا، بل لابدّ وأن يكون حادثًا بالمعنى المذكور، وإلّا لكان قاصدًا لإيجاد الموجود وهو باطل بالضرورة. وكلّ ممكن موجود فعلّته الموجدة له إمّا واجب الوجود أو شيء صدر من[١٤١] واجب الوجود وقد بان ذلك فيما تقدّم ففعله تعالى محدث، وكلّ ما يصدر عن المحدِث محدَث، فقد[١٤٢] ظهر أنّ كلّ ممكن محدَث وأنّ[١٤٣] كلّ ما سواه تعالى ممكن، فكلّ ما سواه تعالى محدث بالمعنى المذكور و هذا[١٤٤] هو المطلوب.

ويجب أن يعتقد: أنّه تعالى حكيم وقد نطق[١٤٥] القرآن الكريم به[١٤٦] في عدّة مواضع، وعالم بكلّ معلوم، وغنيّ عن كلّ ما سواه ولا يتصوّر عليه الحاجة بوجهٍ ألبتَّة، فيلزم من هذه المقدّمات الثلاثة أنّه لا يفعلُ قبيحًا[١٤٧]، [١٤٨] و[١٤٩] لأنّ القبيح يصدر عن فاعل محتاج إليه أو جاهل بقبحه أو عابث بإيجاده، وهذا أمرٌ ضروريٌّ[١٥٠] معلومٌ بالضرورة، والكلُّ على الله تعالى محال؛ فلا يفعل قبيحًا ولا يخلّ بواجب.

الأصل الثاني: في العدل

مقدّمة:

الإنسانُ قادرٌ على فِعْلِ ما كُلِّفَ به وتَرْكَ ما نُهِيَ عنه، بمعنى أنّه إن

شاء أن يفعل فعل، وإنْ شاء أنْ يتركَ ترك، أي نسبة الفعل[١٥١] والترك نسبة الإمكان لا الوجوب.

فنقول: أمّا ثبوت قدرة له على فعل وترك فضروريّ؛ لأنّا نعلم بالضرورة الفرق بين أفعالنا الاختياريّة والاضطراريّة، كحركة اليد يُمنة ويسرة، وحركة النبض وهذا معلوم بالضرورة.

وأمّا أنّه قادر على كلّ ما كلّف به و[١٥٢]نهى عنه[١٥٣] لكان أمره ونهيه عبثًا، وكان عذابه على ترك الفعل لا يناسب فعل الحكيم، كما لو طلب الملك من إنسان[١٥٤] فعل ما لا يقدر عليه إلّا الملك ويضربه على عدم الفعل، فإنّه يعدّه العقلاء سفيهًا.

وكيف يخلق الله تعالى فيهم الإفك ثمّ قال: ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾؟[١٥٥]، وكيف يخلق اللهُ فيهم الكفرَ ويقول: ﴿لِمَ تَكْفُرُونَ﴾؟[١٥٦] وكيف يعذّبه على فعل هو الله تعالى فعله به[١٥٧]؟ وصدور هذا من الحكيم أظهر استحالة من تعذيبه ابتداء لا على سبب صدر منه، ولأنّ كلّ ما صدر منه فعل على سبيل الإيجاب كالنّار في الإحراق، أو خلق فيه فعل كصورة السرير التي يفعلها[١٥٨] النجّار في الخشب، فإنّ الأوّل لا يحتاج في صدور فعله منه إلى العلم به، ولا الثاني وهو المحلّ المفعول فيه و[١٥٩]المحلّ[١٦٠] لا يحتاج إلى العلم بالفعل الصادر من الفاعل؛ لأنّ القابل لا يحتاج في قبوله إلى العلم بما يفعل به ويحلّ فيه، وإنّما يحتاج إلى العلم القادر المختار.

فإذا كان الله تعالى هو الذي يخلق الفعل في العبد لم يحتج العبد إلى العلم بالتكليف، ولم يحتج إلى العلم بالفعل، فلا تنتفي حجّة المكلّف[١٦١] على الله تعالى في فعل الحرام أو ترك الواجب بإرسال

الرسل؛ لأنّ فائدة الرسل الإعلام والإلزام ولا يتوقّف الفعل من الموجب على واحد منهما، ولا يحتاج المحلّ القابل إليهما أيضًا، بل الحجّة ثابتة لهم في الفعل المحرّم فيهم وعدم قدرتهم على الإتيان بالواجب فعلى مذهب الخصم[١٦٢] ما[١٦٣] فيه نفي الحجّة ما[١٦٤] ذكره[١٦٥] في الآية وذكر ما لا يتمّ به[١٦٦] من[١٦٧] نفي الحجّة، وهذا محالٌ على الحكيم.

مقدّمة أخرى: العقلُ يقضي[١٦٨] بحسن بعض الأفعال وقبحها ويستقلّ بذلك، لأنّا نعلم بالضرورة أنّ الظلم الخالي من نفع قبيح، وكذا الكذب وحسن الصدق النافع، فلهذا[١٦٩] يحكم به من لا يتديّن بالشرائع.

مقدّمة أخرى: اللّه تعالى يفعل لغرض لا عائدًا[١٧٠] إليه – تعالى اللّه عن ذلك[١٧١] –، بل هو نفع للعباد؛ لأنّ الفاعل لا لغرض عابث والعبث عليه تعالى محال، ولأنّ القرآن ناطق بذلك لقوله تعالى ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[١٧٢] الآية. وهذا يدلّ على أنّه إنّما يدفع الناس ببعض لئلّا يقع المحذور، وقوله ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾[١٧٣] نفى العبث، وكلّ فعل صدر من القادر لا لغرض فهو عبث.[١٧٤]

إذا عرفت ذلك فنقول: هنا مسائل:

الأولى: اللطف ما كان معه المكلّف أقرب إلى الطاعة وأبعد من المعصية، ولا مدخل له في التمكين وهو واجب على اللّه تعالى؛ لأنّه اللائق بحكمته ورحمته وكرمه، ولا نعني بالوجوب إلّا ذلك، ولأنّ من أراد من آخر فعلًا وعلم أنّه يرجّح فعله عند فعل نوع ما من اللّطف به وهو قادر عليه، ولا ضرر في فعله عليه ولا على غيره ولا على ذلك المكلّف، فإنّه إن لم يفعل به كان

ناقضًا لغرضه، ونقض الغرض على الحكيم محال.

الثانية: التكليف لطف، واللطف واجب على الله تعالى، فالتكليف واجب.

الثالثة: إنزالُ الكتب وإرسال الرّسل لطفٌ، واللطفُ واجبٌ على الله تعالى.

أمّا المقدمة الأولى: فلأنّه تعالى خلق الشهوات في بني آدم وأقدرهم ولم تف[١٧٥] عقول كثير منهم بإدراك الحسن والقبح، وبسبب استيلاء الجهل على أكثرهم يسهل فعل القبيح والإخلال بالحسن، ويسهل اختلال نظام النوع في إبلاغ القوّة الشهوية والغضبية مقتضاهما، ومع إنزال الكتب وإرسال الرسل وإيجاب طاعتهم على النّاس يكون معه الناس إلى الصلاح أقرب، ومن الفساد أبعد، فهذا هو اللطف فيجب.[١٧٦]

ولأنّه لو لا أن يفعل ذلك لكان الله[١٧٧] تعالى تاركًا للحسن أو[١٧٨] فاعلاً للقبيح ـ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

الأصل الثالث في الوعد والوعيد

وفيه مسائل:

الأولى: إعادة الأبدان يوم القيامة واقعة[١٧٩]، هذا موقوفٌ على أمورٍ ثلاثة:

أحدها: أنّ هذا أمرٌ ممكنٌ ولا شكّ في إمكانه؛ لأنّ هذه الماهيات قابلةٌ للوجود والعدم.

وثانيها: أنّ الله تعالى قادرٌ على كلّ ممكن لِما بيّناه فيما تقدّم.

وثالثها: أنّه عالم بكلّ معلوم فصحّت الإعادة.

فإذا[١٨٠] عرفتَ ذلك فنقول:

إذا تفرّقتِ الأجزاءُ عندَ الموت وصارتْ ترابًا علمَ اللهُ تعالى كلَّ جزءٍ لأيّ بَدَنٍ هُوَ فيعيدُه إليه، ولهذا

قال الله تعالى: ﴿قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ * قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾[١٨١]، وقال الله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾[١٨٢]، وواجبة لإيصال الثواب إلى مستحقّه.

الثانية: عذاب القبر[١٨٣] والصراط حقّ[١٨٤]، والميزان حقّ، وتطاير الكتب يمينًا وشمالًا، ومساءلة منكر ونكير كلّ ذلك حقّ؛ لأنّه أمر ممكن وقد أخبر بذلك من دلّت المعجزة على وجوب صدقه بوقوعه، فيجب وقوعه.

الثالثة: الجنّة حقّ[١٨٥]، والنار حقّ[١٨٦] والقيامة حقّ؛ لأنّ الله تعالى أخبر بها في كتابه العزيز، وخبر الله تعالى صدق، لاستحالة وقوع الكذب منه؛ لأنّه قبيح عقلًا، والله تعالى لا يفعل القبيح.

الرابعة: وَعَدَ اللهُ[١٨٧] المطيعَ بالثوابِ على طَاعته، وَوَعْدُهُ صِدْقٌ، فيجب إيصال المطيع إلى الثواب الذي جعل الله جزاءً له، وكيف لا[١٨٨] وقد قال الله تعالى: ﴿أَنِّى[١٨٩] لَآ أُضِيعُ[١٩٠] عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾[١٩١].

الخامسة: العفو عن المذنبين جائز؛ لأنّ العقاب حقّ الله تعالى، وكرمه لا يتناهى فيجوز إسقاط حقّه، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[١٩٢]، ولقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[١٩٣]، ولقوله تعالى: ﴿وَرَحْمَتِى وَسِعَتْ كُلَّ شَىْءٍ﴾[١٩٤].[١٩٥]

إذا عرفت ذلك فنقول:

ما هو حقّ الله تعالى لا غير يجوز العفو عنه ويجوز العذاب عليه، وأمّا حقوق الآدميين كالأموال والدماء فمحال أن يغفرها[١٩٦] الله تعالى بغير هبة أصحابها وإلّا كان[١٩٧]

ظلمًا وهو على الله تعالى محال، و[198]لوجوب[199] العدل منه.

السادسة: الله تعالى يقبل التوبة عن عباده لإخباره بذلك، وقبولها تفضّل؛ لأنّ التعذيب حقّه فله استيفاء حقّه[200] ولا يسقط حقّ المستحقّ بالاعتذار.

الفصل الرابع: في النبوّة

النبيُّ هو الإنسانُ المخبرُ عن الله تعالى بغير واسطة أحد من البشر، والمعجز دالّ[201] على صدقه بالضرورة، والمعجز هو فعل خارق للعادة خارج عن قدرة البشر مطابق للدعوى يخلقه الله على يده تصديقًا للنبيّ صلى الله عليه وآله.

وهنا مسائل:

الأولى: محمّد صلى الله عليه وآله نبيّ؛ لأنّه ادّعى النبوة وأتى بمعجزات تواتر نوعها، والقرآن وهو متواتر بشخصه وتحدّى به العرب، وذكر الحروف التي هي مادّة كلامهم و[202] المتداول بينهم في أوائل السُوَر، وهم قادرون عليها فجمع الكلّ[203] ثمّ ذكر التركيبات التي آثر[204] بها العرب فلم يخرج القرآن في مادّته ولا في صورته عن كلامهم، ثمّ عجزوا عن معارضته بمثله[205]، ثمّ طلب منهم معارضته بعشر سور[206]، ثمّ بسورة[207]، فعجزوا عن الكلّ والتجؤوا[208] إلى الحرب وقتل أنفسهم وهلاكها ونهب أموالهم، فلو تمكنوا من معارضته بسورة واحدة لما عدلوا[209] إلى الحرب عنه[210]، وكان أقوى في حجّتهم وفي انقطاعه وعجزه عن إثبات مطلوبه، وهذه أمور ضروريّة والكلّ متواتر.

الثانية: أنّه صلى الله عليه وآله معصوم من الخطأ[211] والذنوب جميعًا صغيرها وكبيرها، وإلّا لارتفع[212] موقعه من[213] القلوب ولم يبق وثوق

بإخباراته ولا بفعله ولا بتركه، ولأنّ عصمته[٢١٤] لطف، واللطف واجب على الله تعالى فتجب عصمته على الله تعالى.

وكذا سائر الأنبياء معصومون ولا يجوز عليه[٢١٥] السّهو والنسيان؛ لأنّ كلّ ذلك يرفع[٢١٦] الوثوق بوعده ووعيده، ولأنّ عدم عصمته ينافي الغرض من[٢١٧] نصبه نبيًّا، فلو كان غير معصوم لكان نصبه نبيًّا يناقض الغرض وهو على الحكيم محال.

الثالثة: شرعُه[٢١٨] باق إلى يوم الدين وهو خاتم الأنبياء كما أخبر الله تعالى عنه في القرآن المجيد.

الفصل الخامس: في الإمامة

الإمامة رئاسة عامة في أمور الدين والدنيا نيابة عن النبيّ.

وهنا مسائل:

الأولى: نَصْبُ الإمام على الله تعالى واجب، وهو مبنيّ على مقدّمتين:

إحداهما: أنّه لطف.

والثانية: أنّ اللطف واجب على الله تعالى.[٢١٨]

أمّا المقدّمة[٢١٩] الأولى: فلأنَّ الإنسانَ مدنيٌّ بالطبع لا يمكنه أن يعيش وحده بل لابدّ له من مشارك من بني نوعه، فلابدّ له من اجتماع والاجتماع مظنّة التنازع والتجاذب، والعقل لا يكفي في كثير من الناس في زجرهم عن اختلال نظام النوع و[٢٢٠]عن[٢٢١] المعاصي، وإرسال رسول بعد النبي[٢٢٢] محال؛ لأنّه خاتم الأنبياء[٢٢٣] لِما قرّر في القرآن المجيد، فنصب رئيس يحفظ الشرع ونظام النوع ويعاقب العاصي على عصيانه وينتصف للمظلوم[٢٢٤] من الظالم يكون[٢٢٥] المكلّف معه أقرب إلى الطاعة وأبعد عن[٢٢٦] المعصية، فقد ظهر[٢٢٧] أنّ نصب

الإمام لطف.

وأمّا المقدّمة الثانية فقد بيّناها.

المسألة الثانية: يجب أن يكون الإمام معصومًا؛ لأنّ العلّة المحوجة[٢٢٨] إلى[٢٢٩] نصب الإمام هو إمكان الخطأ على[٢٣٠] المكلّفين، فلو جاز عليه الخطأ لاحتاج الإمام إلى إمام آخر، ويتسلسل[٢٣١] وهو محال.

ولأنّه تعالى ساوى طاعة الإمام بطاعة الرسول وطاعة الله تعالى في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾[٢٣٢]، فإذا جعل طاعته كطاعة الله تعالى و[٢٣٣]رسوله[٢٣٤] فمحال أن يكون جائز الخطأ ثمّ أيّ فائدة في نصب إمام جائز الخطأ مساو للمكلّفين في جواز الخطأ.

ولأنّ تحكيمه[٢٣٥] زيادة في التمكين والاقتدار على ما يشاء فيكون أحوج إلى إمام غيره، فإذا لم يكن له إمام رادع يكون قد خلا الأحوج إلى اللطف عنه وهو[٢٣٦] محال.

ولأنّه ينافي الغرض من نصبه، بل يمكن أن يحصل منه[٢٣٧] الفساد في الأكثر، ولأنّ الذي شاهدناه ورأيناه أنّ الحاكم الرئيس إذا كان أقلّ دينًا كان الخبط معه والخراب وترك العبادات أكثر.

الثالثة من المسائل: يجب نصب الإمام على الله تعالى، وهو من فعله تعالى لا من فعل الخلائق[٢٣٨]؛ لأنّ الإمام يجب أن يكون معصومًا، والعصمةُ أمرٌ خفيّ لا يعلمها إلّا الله تعالى، ولأنّا بيّنا أنّه لطف، واللطف واجب على الله تعالى فيجب نصب الإمام على الله تعالى.

وقد ذكر والدي قدس سره الحسن بن المطهر[٢٣٩] في كتاب «الألفين» ألفَ دليلٍ على وجوبِ عصمةِ الإمام من القرآن والآيات المحكمة الدالّة والبراهين القطعيّة.

المسألة الرابعة: أنّ الإمام بعد النبيّ هو عليّ بن أبي طالب عليه السلام؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ﴾[٢٤٠]، وهذه الصفة التي بيّن فيها الوليّ اختصّت بعليّ عليه السلام، والمراد بالولي الأولى[٢٤١] بالتصرّف؛ لأنّه عطفه على الله تعالى، والنبيّ في الحكم المذكور أوّلًا فيتساوون فيه.

ولأنّه يجب أنْ يكونَ الإمامُ معصومًا، وغيره من الصحابة لم يكن معصومًا، ولأنّه غيره من الصحابة الذين ادّعى فيهم الخلافة كانوا كفّارًا قبل الإسلام، ثمّ أسلموا بعد جماعة، وكلّ من كان كذلك لا يصلح للإمامة لقوله تعالى لإبراهيم عليه السلام: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٢٤٢]، و﴿لَا﴾ هاهنا لنفي الأبد؛ لأنّ ﴿يَنَالُ﴾ نكرة، والنكرة المنفيّة للعموم؛ و«الظالم» يصدق على من كفر مرة في عمره[٢٤٣]، ولأنّ مفهوم الآية المنافاة بين الإمامة والظلم وهو أعمّ من الكفر؛ فإنّ[٢٤٤] كلّ ذنب ظلم، ولأنّ الكافر حال كفره لا يحتاج إلى بيان، أنّه لا يجعله الله للناس إمامًا ضرورة، فتعيّن أن يكون المراد لا حال كفره.

ولأنّ غيره من الصحابة لم يكونوا معصومين[٢٤٥] والإمام يجب أن يكون معصومًا[٢٤٦] ونصّ الله عليه في القرآن المجيد كثير[٢٤٧]، وقد ذكر والدي قدّس الله روحه في كتاب «الألفين» ألفَ دليلٍ في إمامة عليّ عليه السلام، وألفَ دليلٍ على إبطالِ إمامة غيره، ولأنّ معجزاته أكثر من أن تحصى.

المسألة الخامسة: الإمام بعد عليّ[٢٤٨] عليه السلام هو[٢٤٩] ولده الحسن عليه السلام وبعده الحسين عليه السلام بنصّ النبيّ صلى الله عليه وآله بقوله[٢٥٠]: «هذان إبنان إمامان

قاما أو قعدا»[٢٥١]، ولقول[٢٥٢] النبيّ[٢٥٣] صلى الله عليه وآله[٢٥٤]: «إبني هذا إمام ابن إمام أخو إمام أبو الأئمة التسعة قائمهم تاسعهم»[٢٥٥]، ثمّ أنّ[٢٥٦] الإمام[٢٥٧] بعد الحسين ولده زين العابدين عليّ بن الحسين عليه السلام[٢٥٨]، ثمّ من بعده ولده محمّد بن عليّ الباقر، ثمّ من بعده ولده جعفر بن محمّد الصادق، ثمّ من بعده ولده موسى الكاظم، ثمّ من بعده ولده عليّ بن موسى الرضا، ثم من بعده ولده محمّد بن عليّ الجواد، ثمّ من بعده ولده عليّ[٢٥٩] الهادى، ثمّ من بعده ولده الحسن[٢٦٠] العسكري، ثمّ من بعده ولده الإمام الخلف الحجّة القائم المنتظر محمّد بن الحسن، و[٢٦١]كنيته أبو القاسم؛ لأنّ عليًّا عليه السلام نصّ عليهم، ثمّ أنّ كلّ إمام نصّ على مَن بعده.

ولأنّ الإمام يجب أن يكون معصومًا، ولأنّه لا يخلو الوقت من إمام معصوم، وغيرهم ليس بمعصوم بالإجماع فلو لم يكونوا أئمّة خلا[٢٦٢] الوقت من إمام معصوم وهو باطل لِما[٢٦٣] تقدّم.

ولأنّ كلّ إمام من هؤلاء صدر عنه[٢٦٤] معجزات كثيرة دالّة على إمامته.

المسألة السادسة: القرآنُ دلَّ على إمامة محمّد بن الحسن صاحب الزمان في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ﴾[٢٦٥] ففي هذه الآية منافع:

أحدها: أنّ الله تعالى هو الذي جعله إمامًا وهذا نَصٌّ في أنّه تعالى نصّ عليه بالإمامة؛ لأنّ الإمامة من فعله تعالى ولم ينقل أحد في هذا العصر أنّ ذلك يتحقّق في غير الإمام[٢٦٦] محمّد بن الحسن عليه السلام.

ثانيها: أنّه إخبارٌ وَقَعَ في زمنِ

النبيّ صلى الله عليه وآله إلى ابتدائه عن فعل مستقبل يريد الله أن يفعله.

ثالثها: قوله تعالى: ﴿وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ﴾[٢٦٧] و«الألف» و«اللام» متى دخلا في الخبر أفادا انحصاره في المبتدأ، فإنّا إذا قلنا: «زيد هو العالم» دلّ على أنّ غيره ليس بعالم، وكلّ إمام غيره من الأئمّة فهو موروث ولا يكون هو الوارث دون غيره؛ لأنّ مَن بعده وارثه، فدلّ على أنّ الإمام الذي هو بهذه الصفات يَرِثُ مَن قبله، أعني يرث الإمامة ولا يورث عنه وغير[٢٦٨] الإمام[٢٦٩] محمّد بن الحسن عليه السلام ليس له هذه الصفة بإجماع المسلمين فهو المراد بهذه الآية.

المسألة السابعة: الإمام محمّد بن الحسن حيّ موجود لا يموت إلّا بعد فناء المكلّفين، فإنّه لا إمام بعده، فلو مات والمكلّف على وجه الأرض لخلا المكلّفون عن لطف الإمامة، فهو محال.

المسألة الثامنة: الشفاعة عند الله للنبيّ والأئمّة عليهم السلام ثابتة في يوم القيامة إلّا في حقوق الآدميّين.

المسألة التاسعة: ولنختم رسالتنا هذه بمسألة مباركة نافعة وهي أنّ العديلة عند الموت تقع[٢٧٠]، فإنّ الشيطان يجيء[٢٧١] ويعدل الإنسان عند الموت ليخرجه[٢٧٢] عن الإيمان، فيحصل له عقاب النيران، وفي[٢٧٣] الدعاء قد تعوّذ الأئمة عليهم السلام منها، فإذا أراد الإنسان أن يسلم[٢٧٤] من هذه الأشياء فليستحضر أدلّة الإيمان و[٢٧٥]الأصول[٢٧٦] الخمسة[٢٧٧] بالأدلّة القطعية ويصفّي خاطره، فيقول[٢٧٨]: «اللهم يا أرحم الراحمين إنّي أودعتك يقيني هذا وثبات ديني وأنت خير مستودع، وقد أمرتنا بحفظ الودائع فردّه علي وقت حضور موتي يا أرحم الراحمين»، ثمّ يخزي الشيطان ويتعوّذ منه بالرحمان، ويودع ذلك

الله ويسأله أن يردّه عليه وقت حضور موته[٣٧٩] وعند ذلك يسلم من العديلة عند الموت قطعًا.

ويقول أيضًا: إذا أراد السلامة من منكر ونكير لفظ الشهادتين والإقرار بالأئمّة عليهم السلام بيقين صادق وصفاء خاطر، ثمّ يقول: «يا الله يا أرحم الراحمين إنّي[٢٨٠] أودعتك هذا الإقرار بك وبالنبيّ وبالأئمة وأنت خير مستودع فردّه عليّ في القبر عند مساءلة منكر ونكير» فإنّه يسلم من عذاب منكر ونكير قطعًا.

واقتصرتُ على هذا القدر طلبًا للاختصار وتسهيلًا على المكلّفين في الاستحضار، واقتصرت على هذه الأصول ولم أذكر العبادات السمعية[٢٨١]؛ لأنّ والدي جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهّر قدّس الله سرّه ذكر ما أجمع أهل البيت عليهم السلام وهم الأئمّة المعصومون عليهم السلام، وما صحّ نقله عنهم بالطريق[٢٨٢] الذي له إلى الشيخ الطوسي قدّس الله روحه الصحيح[٢٨٣]، و[٢٨٤]من الشيخ الطوسي إلى الأئمّة عليهم السلام بالطّرق[٢٨٥] الصحيحة التي لا شكّ فيها ولا ريب؛ لأنّ والدي كما ذكرنا إنَّ الميّت لا يقلّد[٢٨٦] فقال[٢٨٧]: إنّني أثبت لكم ما اتّفقت عليه كلّ الأئمّة عليهم السلام لا يحتاج إلى تقليد أحد بعد معرفة واجب الاعتقاد ومن عدل عنه إلى غيره فقد عدل عن يقين إلى ظنّ، وعن قول معصوم إلى قول مجتهد، فأيّها المؤمنون تمسّكوا به واعتمدوا عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، والحمد لله رب العالمين[٢٨٨]، وصلواته[٢٨٩] على[٢٩٠] محمّد وآله أجمعين[٢٩١].[٢٩٢]

الهوامش:

(١) أمل الآمل ٢/ ٢١١.
(٢) صدرتْ عن مركز العلامة الحلي، ٢٠١٧م..
(٣) نَشَرَ في مجلة علوم الحديث، ومجلة (تراث الحلة)، ٢٠١٧م.
(٤) الذريعة ٢/ ٧٢.
(٥) الذريعة ٧/ ٢٠٩.
(٦) الذريعة ١٤/ ٥٤.
(٧) لذريعة ١٦/ ١٣.
(٨) لذريعة ١٧/ ٢٥٠.
(٩) الذريعة ١٣/ ٣٨٥.
(١٠) الذريعة ٢٤/ ٣٩٩.
(١١) الذريعة ٢٥/ ٤.
(١٢) نقد الرجال ٤/ ١٨٣.
(١٣) الذريعة ٢/ ٢٣١.
(١٤) الذريعة ١/ ٤٣.
(١٥) ذكره في إجازته لابن فهد الحلّي. الذريعة ١/ ٢٢٠.
(١٦) الذريعة ٢/ ٤١٥.
(١٧) الذريعة ٦/ ١٦.
(١٨) الذريعة ١/ ٢٣٤.
(١٩) الذريعة ١/ ٢٣٤.
(٢٠) الذريعة ١/ ٢٣٥.
(٢١) الذريعة ١/ ٢٣٥.
(٢٢) الذريعة ١/ ٢٣٥.
(٢٣) مكتبة العلّامة الحلّي/ ٣٠.
(٢٤) الذريعة ١/ ٢٣٦.
(٢٥) خاتمة المستدرك ٢/ ٢٧٥.
(٢٦) الذريعة ١/ ٢٣٦.
(٢٧) مكتبة العلّامة الحلّي/ ٣٦.
(٢٨) مكتبة العلّامة الحلّي/ ٣٨.
(٢٩) مكتبة العلّامة الحلّي/ ٧٣.
(٣٠) مكتبة العلّامة الحلّي/ ١٤١.
(٣١) مكتبة العلّامة الحلّي/ ١٧٠.
(٣٢) أمل الآمل ١/ ٦٦.
(٣٣) أمل الآمل ٢/ ٣٠٠، الذريعة ١/ ٢٣٧.
(٣٤) فهارس نسخ إيران الخطية (فنخا): ٣/ ١٣٠.
(٣٥) ي: + وبه نستعين.
(٣٦) ل: فيقول.
(٣٧) ل، ي: + و.
(٣٨) ي: الذين.
(٣٩) ي: - المقدّمة.
(٤٠) ل، ي: + و.
(٤١) م: الجود.
(٤٢) ل: - من.
(٤٣) ل: لذاته.
(٤٤) ل: العدم.
(٤٥) ل: - والعدم.
(٤٦) ل: أو.
(٤٧) ل: + أنّ وجود.
(٤٨) ل: + يكون.
(٤٩) ل: - وجوده.
(٥٠) ل: فلا.
(٥١) ي: من.
(٥٢) ل، ي: الموجودات.
(٥٣) ل، ي: منحصرة.

(٥٤) ي: + وهو المطلوب.

(٥٥) ل، ي: ويجب؛ ى: + أن يعتقد.

(٥٦) م: كثير.

(٥٧) ل: وواجب.

(٥٨) ل، ي: فلتعدّدها.

(٥٩) ي: فلا.

(٦٠) محمّد/ ١٩.

(٦١) التوحيد/ ١.

(٦٢) ل، ي: إذا.

(٦٣) ل، ي: لم يشأ لم يفعل.

(٦٤) ل، ي: – لم يترك ترك.

(٦٥) ل، ي: + للإحراق.

(٦٦) ل، ي: يصدر.

(٦٧) ي: معدومًا.

(٦٨) ل، ي: لعدم.

(٦٩) ي: في.

(٧٠) ل، ي: المحكمة.

(٧١) ل، ي: المتقنة.

(٧٢) ل، ي: + المتقنة.

(٧٣) ل، ي: المحكمة.

(٧٤) ل، ي: المتقنة.

(٧٥) ل، ي: تفكّر.

(٧٦) ل، ي: علم.

(٧٧) ل، ي: – على.

(٧٨) ي: حكمته.

(٧٩) ي: – الله.

(٨٠) ل، ي: لهذا.

(٨١) الذاريات/ ٢٠و٢١.

(٨٢) ل، ي: المعلومات.

(٨٣) ي: – تعالى.

(٨٤) ل، ي: الذي.

(٨٥) ل: – تعالى.

(٨٦) ل: + لابدّ له؛ ي: لابدّ.

(٨٧) ي: + الذي.

(٨٨) ي: + تعالى.

(٨٩) ل، ي: جمادية.

(٩٠) ل، ي: – لما.

(٩١) ل، ي: – من.

(٨٢) ل: القرآن.

(٩٣) ل، ي: – معلوم من المعجز ومن جملته القرآن فدلّ على صدقه.

(٩٤) ل، ي: – لا من حيث أنّه كلام الله.

(٩٥) ي: – عليه.

(٩٦) ل: – تعالى.

(٩٧) ل، ي: لكان.

(٩٨) ل، ي: لكان.

(٩٩) ل، ي: – أنّ.

(١٠٠) م، ل: واجبًا.

(١٠١) ل، ي: لماهيته.

(١٠٢) ل، ي: – سواه.

(١٠٣) ل: هو؛ ي: – أنّه.

(١٠٤) ل، ي: – تعالى.

(١٠٥) أنظر: التوحيد/ ١٠٧.

(١٠٦) ل، ي: واعلم.

(١٠٧) ل: لماهيته.

(١٠٨) ي: كثيرًا.

(١٠٩) ل: لأنّ.

(١١٠) ل، ي: ممكنًا.

(١١١) م: – أنّ الله تعالى ليس في جهة؛ لأنّ كلّ ما هو في جهة ممكن، والله تعالى ليس ممكنًا.

(١١٢) الأنعام/ ١٠٣.

(١١٣) ل، ي: + ومن يعلم الأشياء كما هي.

(١١٤) ل، ي: عن.

(١١٥) ل، ي: + علمه.

(١١٦) ل، ي: عليه.

(١١٧) ل، ي: – الله.

(١١٨) م: مناسب؛ ل: موافقًا.

(١١٩) ل: – أمّا.

(١٢٠) م: محتاج.

(١٢١) ل: – إليها.

(١٢٢) ل: – تعالى.

(١٢٣) ل: وأمّا.

(١٢٤) ل: فلأنّها.

(١٢٥) ل: الله.

(١٢٦) ل: إمّا.

(١٢٧) ل: لاحتاجت.

(١٢٨) ل: – في.

(١٢٩) ل: من غير.

(١٣٠) ل: فيجب.

(١٣١) الحديد/ ٣.

(١٣٢) ل: و.

(١٣٣) ي: + فيه.

(١٣٤) ل: – و.

(١٣٥) ل، ي: + و.

(١٣٦) م: معنا.

(١٣٧) ل، ي: الموجودات.

(١٣٨) ل، ي: منحصرة.

(١٣٩) ل، ي: + قد.

(١٤٠) م: معنا.

(١٤١) ل، ي: عن.

(١٤٢) ل، ي: وقد.

(١٤٣) ل: – أنّ.

(١٤٤) ي: – هذا.

(١٤٥) ل، ي: + به.

(١٤٦) ل، ي: – به.

(١٤٧) ل، ي: القبيح.

(١٤٨) ل، ي: + ولا يخلّ بواجب.

(١٤٩) ل، ي: – و.

(١٥٠) ل، ي: – ضروري.

(١٥١) ي: إليه.

(١٥٢) ل، ي: + ترك ما.

(١٥٣) ل، ي: + فلأنّه لو لم يكن كذلك.

(١٥٤) ي: الإنسان.

(١٥٥) الأنعام/ ٩٥.

(١٥٦) آل عمران/ ٧٠.

(١٥٧) ل: – به.

(١٥٨) ل، ي: فعلها.

(١٥٩) ل، ي: – و.

(١٦٠) ل، ي: الفعل.

(١٦١) ل، ي: العبد.

(١٦٢) ل، ي: – بالواجب فعلى مذهب الخصم.

(١٦٣) ل، ي: فما.

(١٦٤) ل، ي: لم.

(١٦٥) ل، ي: يذكره.

(١٦٦) ل: فيه.

(١٦٧) ل، ي: – من.

(١٦٨) ي: يقتضي.

(١٦٩) ل، ي: فلذلك.

(١٧٠) ل: يعود.

(١٧١) ي: + علوًا كبيرًا.

(١٧٢) البقرة/ ٢٥١.

(١٧٣) المؤمنون/ ١١٥.

(١٧٤) ل، ي: – وهذا يدلّ على أنّه إنّما يدفع الناس ببعض لئلّا يقع المحذور، وقوله «أفحسبتم أنما خلقناكم عبثًا» نفى العبث وكلّ فعل صدر من القادر لا لغرض فهو عبث.

(١٧٥) ل، ي: يقدر.

(١٧٦) ل، ي: + عليه تعالى.

(١٧٧) ل، ي: – الله.

(١٧٨) ل، ي: و.

(١٧٩) ل: + و.

(١٨٠) ل: إذا.

(١٨١) يس/ ٧٨ و٧٩.

(١٨٢) الأنبياء/ ١٠٤.

(١٨٣) ل: + حقّ.

(١٨٤) ي: – حقّ.

(١٨٥) ل: – حقّ.

(١٨٦) ل: حقّ.

(١٨٧) ل، ي: + تعالى.

(١٨٨) ل، ي: + يثيب.

(١٨٩) ل، ي: إنّ الله.

(١٩٠) ل، ي: يضيع.

(١٩١) آل عمران/ ١٩٥.

(١٩٢) الزمر/ ٥٣.

(١٩٣) النساء/ ٤٨، والآية كتب في المتن: إنّ رحمتي وسعت كلّ شيء، وكلمة «إنّ» لا توجد في القرآن.

(١٩٤) ي: + إنّ.

(١٩٥) الأعراف/ ١٥٦.

(١٩٦) ل، ي: يغفر.

(١٩٧) ل، ي: لكان.

(١٩٨) ل: – و.

(١٩٩) ي: وجوب.

(٢٠٠) ل، ي: – فله استيفاء حقّه.

(٢٠١) ل، ي: دلّ.

(٢٠٢) ل: يعني؛ ي: – و.

(٢٠٣) ل: + وذكرها.

(٢٠٤) ل، ي: أتى.

(٢٠٥) هـذا الكلام إشـارة بهذه الآية: «قُـلْ لَئِنِ اجْتَمَعَـتِ الإِنْـسُ وَ الجِنُّ عَـلى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هـذَا القُرْآنِ لا يَأْتُونَ بِمِثْلِـهِ وَ لَوْ كانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهيرًا» الإسراء/ ٨٨.

(٢٠٦) هذا الكلام إشارة بهذه الآية: «أَمْ يَقُولُونَ افْـتَراهُ قُـلْ فَأْتُوا بِعَـشْرِ سُـوَرٍ مِثْلِـهِ مُفْتَرَياتٍ وَ ادْعُـوا مَـنِ اسْـتَطَعْتُمْ مِـنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صادِقِين» هود / ١٣.

(٢٠٧) هذا الكلام إشـارة بهذه الآية: «وَ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْـبٍ مِمَّا نَزَّلْنـا عَلى عَبْدِنا فَأْتُوا بِسُـورَةٍ مِنْ مِثْلِه» البقرة/ ٢٣.

(٢٠٨) ل، ي: تجاوزوا.

(٢٠٩) ل، ي: يتجاوزوا.

(٢١٠) ل، ي: – عنه.

(٢١١) ي: الخطايا.

(٢١٢) ل، ي: ارتفع.

(٢١٣) ل، ي: عن.

(٢١٤) ل، ي: العصمة.

(٢١٥) ل، ي: عليهم.

(٢١٦) ي: يرتفع.

(٢١٧) ل، ي: عن.

(٢١٨) ل، ي:على الله تعالى واجب.

(٢١٩) ل، ي: – المقدّمة.

(٢٢٠) ي: – و.

(٢٢١) ي: عن.

(٢٢٢) ل: + عليه.

(٢٢٣) ل، ي: الرسل.

(٢٢٤) ل، ي: المظلوم.

(٢٢٥) ل، ي: فيكون.

(٢٢٦) ل: من.

(٢٢٧) ل، ي: ثبت.

(٢٢٨) ل: الموجبة.

(٢٢٩) ل: في.

(٢٣٠) ي: عن.

(٢٣١) ل: تسلسل.

(٢٣٢) النساء/ ٥٩.

(٢٣٣) ي: + طاعة.

(٢٣٤) ي: الرسول.

(٢٣٥) ل، ي: التحكيم.

(٢٣٦) ي: فهو.

(٢٣٧) م: من.

(٢٣٨) ل، ي: الخلق.

(٢٣٩) ل، ي: الحسن بن المطهر عليه السلام.

(٢٤٠) المائدة/ ٥٥.

(٢٤١) ل، ي: + بالتدبير والأخرى.

(٢٤٢) البقرة/ ١٢٤.

(٢٤٣) ل، ي: من كفر في عمره مرّة.

(٢٤٤) ل، ي: لأنّ.

(٢٤٥) ل: معصومين.

(٢٤٦) ل: معصومًا.

(٢٤٧) ل: كثيرًا.

(٢٤٨) ل: + بن أبي طالب.

(٢٤٩) ل، ي: – هو.

(٢٥٠) ل: لقوله.

(٢٥١) أنظر: إعلام الورى بأعلام الهدى/ ٢١٥.

(٢٥٢) ل، ي: لقوله.

(٢٥٣) ل، ي: – النبي.

(٢٥٤) ل: + عن الحسين عليه السلام؛ ي: + الحسين.

(٢٥٥) أنظر: الغيبة للنعماني/ ٦٧؛ الخصال ٢/ ٤٧٥؛ عيون أخبار الرضا عليه السلام ١/ ٥٢؛ كمال الدين وتمام النعمة ١/ ٢٦٢.

(٢٥٦) ل، ي: من.

(٢٥٧) ل، ي: – الإمام.

(٢٥٨) ل، ي: علي بن الحسين زين العابدين.

(٢٥٩) ل، ي: + بن محمّد بن.

(٢٦٠) ل، ي: بن على.

(٢٦١) ل: – و.

(٢٦٢) ل، ي: لخلا.

(٢٦٣) ل، ي: كما.

(٢٦٤) ل، ي: منه.

(٢٦٥) القصص/ ٥.

(٢٦٦) ل، ي: – الإمام.

(٢٦٧) القصص/ ٥.

(٢٦٨) ل، ي: غيره عنه.

(٢٦٩) ل، ي: – الإمام.

(٢٧٠) ل: تقع عند الموت.

(٢٧١) ل، ي: فإنّه يجيء الشيطان.

(٢٧٢) ي: يخرج.

(٢٧٣) ل، ي: مع.

(٢٧٤) ل، ي: يأمن.

(٢٧٥) ي: + هي.

(٢٧٦) ل: أصول.

(٢٧٧) م،ي: خمس

(٢٧٨) ل: ويقول.

(٢٧٩) ل: – بالرحمان ويودع ذلك الله ويسأله أن يردّه عليه وقت حضور موته.

(٢٨٠) م: – إنّي.

(٢٨١) ل: الشرعيّة؛ ي: + الشرعيّة.

(٢٨٢) ل، ي: + الصحيح.

(٢٨٣) ل، ي: – الصحيح.

(٢٨٤) م: – و.

(٢٨٥) ل: الطريقة؛ ي: بالطريق.

(٢٨٦) ل، ي: – أنّ الميّت لا يقلّد.

(٢٨٧) ي: قال.

(٢٨٨) ل، ي: – والحمد لله ربّ العالمين.

(٢٨٩) ل، ي: صلى الله.

(٢٩٠) ل: + نبينا.

(٢٩١) ي: + الأطيبين الطاهرين.

(٢٩٢) كُتب في آخر النسخة م: «أنهاه أيّده الله من أوّله إلى آخره قراءة مرضيه وأجزت له

أن يدرّس وكتب علي بن الحسن بن محمّد الأسترآبادى في تاريخ سابع والعشرين من شهر شعبان المبارك سنة اثنين وثمان مئة، والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّد وآله أجمعين».

أيضًا كتب في آخر النسخة ل: «تمت هذه النسخة الشريفة الموسومة بإرشاد المسترشدين المعروفة بواجب الاعتقاد في أواخر رجب المرجّب من شهور سنة ٨٦٩ على يد أضعف عباد الله .... الدين حيدر الحسيني طول الله عمره، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين و المسلمات برحمتك يا أرحم الراحمين وصلّى الله على محمّد وآله أجمعين».

المصادر:

١ـ رياض العلماء و حياض الفضلاء، الأفندي، عبد اللّه بن عيسى بيك (١٤٣١)، تحقيق أحمد حسيني الأشكوري، مؤسّسة التاريخ العربي، بيروت.

٢ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آغا بزرك الطهراني، محمد محسن (١٤٠٣)، دار الأضواء، بيروت.

٣ـ كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب و الأسفار، الكنتوري، إعجاز حسين بن محمد قلى (١٤٠٩)، مكتبة آية اللّه العظمى المرعشي النجفي العامّة، قم.

٤ـ عقيدة الشيعة، الأنصاري القمي، محمد رضا، (١٤٣٧) دارالتفسير، قم.

٥ـ فهرستكان نسخه هاي خطي ايران (مخزن المخطوطات الإيرانية)، درايتي، مصطفى، سازمان اسناد و كتابخانه ملّى جمهوري اسلامي ايران (منظمة التوثيق ومكتبة الجمهوريّة الإسلامية الإيرانيّة الوطنيّة) (١٣٩٠)، طهران.